يونادم كنا: عدم معرفة الأحزاب والتيارات الوطنية لحجمها ووزنها الحقيقيين بين الجماه كان السبب في عدم التوصل إلى قائمة وطنية انتخابية أكثر ولية تحت سقف المصا الوطنية

أجرى اللقاء: يعقوب كوركيس

إذ أكملت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق المصادقة على الكيانات، وتم ترتيب تسلسلها بطريقة القرعة، وبدأت الحملات الانتخابية في الخامس عشر من كانون الأول الجاري، كان لنا هذا اللقاء مع السيد يونادم كنا السكرتير العام للحركة الديمقراطية الآشورية رئيس لجنة الإعمار والخدمات في المجلس الوطني العراقي وليس مناطقية ولا طائفية، والذي حصل كان نتيجة حتمية للواقع، فالمجموعات أو الأطراف السياسية أو التيارات لا تعرف حجمها ووزنها بين الناس، وبالتالي فإن كل طرف إدعى بأكثر مما هو، مما جعل الاتفاق صعبا وهذه أول تجربة، إذ ورغم كون المهمة الأساسية للجمعية التي ستنتخب هو كتابة الدستور، لكن الأمر هو بمثابة اختبار لكل كمعارضة عراقية نتحمل بعض الخطأ في أننا لم نتمكن قبل سقوط النظام أن نتحالف ونأتلف في حكومة تضمن التعددية في البلد

لو كنا قد تمكنا من تحقيق هذه الحكومة قبل سقوط النظام، لكنا سنصبح حكومة الأمر الواقع وتعترف بنا أميركا وغيرها

ولماذا لم يتم تشكيل هذه الحكومة؟

ديمقراطية ناجحة

إذ استمر الوضع الأمني بالتردي فإن ذلك بطبيعة الحال سيؤثر سلبا على حجم المشاركين ولا سيما في بعض المناطق، وهذا خلل، بمعنى أنه إذا كانت المشاركة عالية في بعض المناطق ومنخفضة في مناطق أخرى فسيكون هناك نوعا من الإرباك في التوازن بين مكونات الشعب العراقي، وهذا أمر لا يخدم، لذلك لا بد من السعي إلى الحل السياسي واحتواء بقية

برنامجنا الانتخابي يقوم على توف الأمن والاستقرار للعراق وتعزيز السيادة والاستقلال وإنهاء الوجود الأجنـ وكتابة دستور يضمن حقوق الكل واحتواء البطالة وإعادة الإعمار ومعالجة هيكلية الدولة ووضع حد للفساد الإداري

المكونات ودعوتها للمشاركة في العملية السياسية، لأن الجمعية القادمة ستتولى مهمة كتابة الدستور الدائم، والمفروض أن من يكتب الدستور يمثل كل مكونات الشعب العراقي، وإذا استطاعت سلطات الحكومة المؤقتة فرض سلطة الأمن فبطبيعة الحال ستكون فرصة ذهبية للعراقيين للتوجه إلى صناديق الاقتراع والمشاركة في العملية السياسية التي إلى جانب تحقيق الشرعية الدستورية فإنها السبيل الأمثل لإنهاء الوجود الأجنبي وليس العكس، وإن من يمارس العنف والإرهاب فهو الورقة بيد القوى الأجنبية لكي يستمر بقاءها في البلد، لأن هؤلاء هم الذين يمنعون قيام المؤسسات الأمنية وأجهزة الدولة الشرعية والدستورية لكي تكون قادرة على القيام بمهامها، قمع طويلة الأمد، فإن النظام ينهار وهذا أمر طبيعي لأن القمع والضغط السابق أدى إلى هذا التنوع من التشكيلات والتنظيمات سواء الفكرية أو الدينية أو القومية وغير ذلك كنتيجة طبيعية للقمع ولسياسات النظام السابق الذي كان نظام الحزب الواحد هذا جانب، والجانب الآخر فإن سقوط النظام السابق وانبثاق الحريات المطلقة في البلد أدى إلى وجود هذه التشكيلات، والبلد بحاجة إلى فترة للنضوج إلى فترة للفرز، إنه أمر طبيعي، وسيتوجه إن شاء الله باتجاه أكثر نضجا في الفترة المقبلة ثم أن المجموعات العراقية لم تكن قادرة على معرفة وزنها وحجمها بين الجماهير، ولهذا لم تتفق هذه المجموعات فيما بينها على التسلسل وعلى الحصة، وكان هذا أحد أسباب هذا الوطنية لتشكيل قائمة وطنية عريضة تدخل الانتخابات، لكن ذلك لم يحصل لماذا

كما قلت في البداية فإن كل مجموعة تدعي وزنا وحجما أكبر من وزنها وحجمها، ولذلك لم يحصل مثل هذا الاتفاق، وربما لو اجتمعت كل مكونات الأحزاب المشتركة في الحكومة لكانت ستحصل على ٦٠ أو لا تحصل، والفوز سيكون حسب التسلسل في القائمة، والمجموعات كانت ستتداخل في تسلسل معين، وعلى ما يبدو فإنها لم تتمكن من إقناع بعضها البعض في الدخول في هكذا قائمة ونحن أيضا كمجموعة نمثل شعبنا الكلدوآشوري كنا ننتظر أن نكون جزءا من قائمة وطنية، لكن ذلك لم يحصل، فالأخوة في كردستان العراق طرحوا قائمتهم، وكذلك الأخوة في الوسط والجنوب طرحوا قائمة ثانية، ومن ثم الليبراليين والديمقراطيين الوطنيين أصبحوا أكثر من قائمتين أو ثلاثة مما دفعنا أن تكون لنا قائمة معينة كي نعرف حجمنا ووزننا ومن ثم سنلتقي مع البعض إن شاء الله في الجمعية الوطنية القادمة

السيد كنا، أنت تترأس الآن قائمة الرافدين الوطنية، ما هي المكونات التي شكلت هذه القائمة؟

تتشكل هذه القائمة بالدرجة الأساسية من حركتنا، الحركة الديمقراطية الآشورية، والمجلس القومي الكلداني إضافة إلى المجلس الكلدوآشوري السرياني، وشخصيات وطنية معروفة مدعومة من مؤسسات شعبنا، وقد راعت القائمة كل مناطق وجغرافيا وديموغرافية شعبنا من زاخو مرورا بدهوك وأربيل والموصل وكركوك وبغداد وحتى البصرة، لقد تمت مراعاة حتى قرى سهل نينوى كبرطلة وبخديدا وألقوش وتلكيف وغيرها

ولماذا تم اختيار هذا الاسم قائمة الرافدين الوطنية ؟

لهذا الاسم مدلول وطني ومدلول قومي سواء بالنسبة لحركتنا أو بقية مكونات القائمة، فنحن مكون أساسي من مكونات المجتمع العراقي واقعا وتاريخا، والرافدين اسم من أسماء العراق بلاد الرافدين أو النهرين فهذه أسماء لهذا الوطن، وكما أن هناك قائمة العراق فهذه أيضا قائمة العراق لكن بربط تاريخي لسبعة آلاف سنة من الحضارة في هذا البلد

قائمة الرافدين الوطنية راعت كل مناطق وجغرافيا وديموغرافية شعبنا من زاخو مرورا بدهوك وأربيل وسهل نينوى وكركوك وبغداد وحتى البصرة

المؤقت، والذي يرأس قائمة الرافدين الوطنية، إحدى التحالفات السياسية المرشحة لانتخابات الجمعية الوطنية العراقية

كيف تنظرون إلى الوضع السياسي العراقي الآن، وكيف تقيمون الظروف القائمة حاليا في العراق

يمر العراق اليوم بمخاض صعب هو بمثابة التحدي من أجل بناء العراق الجديد على أسس حضارية دستورية والانتقال إلى دولة المؤسسات الدستورية تصون حريات الفرد والجماعة، وتعمل على بناء الديمقراطية في هذا البلد الذي عانى كثيرا من الدكتاتورية، وبطبيعة الحال هناك دائما قوى الخير وقوى الشر، وغالبية العراقيين مع الديمقراطية والحريات، لكن هناك قوى ظلامية وقوى من بقايا النظام السابق تريد إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، وهناك قوى أخرى لا تلتقي معنا في الطرح الديمقراطي والحريات، ولكن في المقابل هناك القوى العراقية المخلصة بكل أطيافها وكل ألوانها وانتماءاتها الدينية والقومية والسياسية والفكرية، ومن الطبيعي أنه عندما تتفكك دولة وينهار نظام كما حصل في الاتحاد السوفييتي السابق فإن البداية تكون هكذا فصائل عديدة متنوعة، الوضع لا يزال بحاجة إلى نضج، لا سيما والعراق بلد متعدد القوميات، وإذا قرأنا الصورة من بعيد يبدو وكأن هناك فوضى وتشرذم لكن هذا غير صحيح، فالحالة طبيعية أن يكون هناك تعددا سياسيا وفكريا وقوميا، ونحن الآن في بداية المطاف، والخطة الأولى لبناء الديمقراطية هي الانتخابات المقبلة، رغم التحديات ورغم الأعداء ذلك أن السلطة المنتخبة والمجلس الوطني المنتخب سيستمدان قوتهما من الشعب وبحسب نظري ورغم كل المآخذ ورغم كل السلبيات فإننا سائرون باتجاه بناء الديمقراطية، وهذه هي الخطوة الأولى، وكنا نطمح أن تشهد الانتخابات قوائم على أسس فكرية وطنية وتحت سقف مصالح المجموعات الفكرية والحزبية والسياسية كي تعرف وزنها وحجمها بين العراقين، وستكون الانتخابات القادمة في وضع أفضل إن شاء الله، ونضج سياسي أكبر وفرز أكثر وأكرر القول إنها أول تجربة بعد نحو ٥٥ سنة، وهناك جماعات لا تعرف كيف تصل إلى الناس وتطرح أفكارها إذ ليست لديها وسائل وأساليب وهكذا فإن الوضع يبدو ربما صعبا ولكن هذا هو الواقع وهذا هو المخاض ولا بد أن نجتازه منطلقين من حرصنا على المصالح الوطنية العامة التي تجمعنا في هذا البيت العراقي من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في البلد من خلال إقامة الحكومة التي تمتلك الشرعية الدستورية التي تأتي من صناديق الاقتراع، وتبدأ بإنجاز مهامها الوطنية في بناء الجيش والقوات المسلحة، واستكمال الأجهزة القادرة على القيام بمهامها الوطنية وكتابة الدستور الدائم ومن ثم إنهاء الوجود الأجنبي، وهكذا سيتحول البلد في هذه المرحلة الانتقالية إلى بلد آمن ومستقر تتعزز وحدته الوطنية ويتحقق مبدأ الشراكة فيه بين مكونات المجتمع العراقي من عرب وأكراد وكلدوآشوريين وتركمان ومن مختلف الأديان، فلا يشعر أي عراقي بأنه غريب أو ضيف، بل أن يشعر الكل أن هذا هو بلدهم ويعتزون به ويدافعون عنه إنها مرحلة مخاض وانتقالة نتمنى أن تحركنا خلالها انتماءاتنا الوطنية وحرصنا على المصالح المشتركة للوطن، لكي نستطيع أن نستعيد عافية البلد ونحقق العيش الكريم لأبنائه وأن نكون كما كنا بلد الحضارات والعطاء في كل الحقب التاريخية

منذ سقوط النظام وحتى الآن، وقد مرت نحو سنتين، ولم يتحسن الوضع الأمني، فما هو السبب في رأيكم؟

الخلل بطبيعة الحال هو من جانبين، أولا من قوى التحالف التي أسقطت النظام السابق، إذ أننا نحصد أخطاء السياسات في البداية، وثانيا قد نكون نحن أيضا كانت هناك بعض التيارات والأحزاب خمسة أو ستة أو سبعة لا أكثر ترى أنها هي الأساسية ويجب أن تبقى هي لذاتها، وهو أمر تم رفضه من قبل قوات التحالف التي في ذات الوقت لم تسمع نصائح العراقيين أو أنها سمعت بعض النصائح أو بعض المعلومات غير الصحيحة وعلى سبيل المثال فإننا قبل الحرب وبعد الحرب وإلى الآن نطالب بإعلان العفو العام عن أفراد القوات المسلحة وأعضاء الحزب الحاكم عدا من أجرم، لكن لم يسمعنا أحد، فبعد سقوط النظام فإن هؤلاء كلهم عراقيون يمينيين كانوا أو يساريين، قوميين أو ليبراليين، لكن هذا الأمر لم يحصل، وبقي الناس مرعوبين وخائفين ويريدون الدفاع عن أنفسهم وكان هناك قانون اجتثاث البعث الذي ربما لم يُطبق بالطريقة المثلى ليكون متوازيا مع الاحتواء والمصالحة الوطنية مع من هو ليس إرهابيا وليس صداميا في الأصل إذن حصلت أخطاء في البداية، وتُرك السلاح بيد الأهالي، وتركت المخازن والدوائر وغيرها، ولم تتشكل حكومة ائتلافية وطنية، فسادت الفوضى، مما أدى إلى إعلان قرار مجلس الأمن الدولي ١٤٨٣ بشرعنة الاحتلال، وحصل ما حصل من فساد إداري ومالي وفلتان أوصلنا إلى هذه النتيجة، وأريد أن أقول إنه كانت هناك جهات خارجية وقوى خفية لا تريد للعراق خيرا، بل تريده بلدا مفككا ضعيفا، بلدا مستهلكا وليس منتجا ولا قويا اقتصاديا وسياسيا، وقد فعلت هذه القوى فعلها سواءً كانت قد اندست في قوى التحالف أو في مواقع قرار أخرى فأوصلتنا إلى هذا الواقع المؤلم، لكن الحكومة المؤقتة الحالية ستكون قادرة إن شاء الله على فرض سلطة الأمن والقانون واسترجاع هيبة الدولة لكي يكون المواطن العراقي مطمئنا للذهاب إلى التصويت في الانتخابات ويشارك في صنع القرار

وسط هذه الظروف وما تفضلت به الآن، هل يمكن إجراء انتخابات وعندها لن يكون هناك مبرر لبقاء القوات الأجنبية لا في المدن ولا خارج المدن لكن قوى الإرهاب والعنف ستكون ورقة بيد القوات المتعددة الجنسيات لاستمرار تواجدها وحضورها في العراق، لذا يجب أن نسعى جميعا بالطريقة السلمية السياسية أن نبني العراق ثانية على الطريق الصحيح الذي هو صناديق الاقتراع ومن ثم الشرعية الدستورية وبناء مؤسسات الدولة، وعندها تتحقق السيادة التامة والاستقلال

لكن الشعب العراقي لم يمارس الديمقراطية لعقود طويلة، ويشعر وكأنه غريب عن العملية الديمقراطية الذهاب إلى مراكز الاقتراع والإدلاء بصوته ليختار من يمثله بصورة صحيحة كيف يمكن لكم أن تحضون المواطن العراقي للذهاب إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بصوته وسط هذه الظروف؟

الشعب العراقي تواق للحرية والديمقراطية، وهناك عقود وعقود وآلاف الشهداء سقطوا على طريق الديمقراطية، ومن معظم التيارات سواء الوطنية الليبرالية أو اليسارية أو اليمينية، وبخصوص الانتخابات المقبلة فربما يكون للظرف الأمني تأثير لكن الديمقراطية والحرية ليستا غريبتين عن الشعب العراقي، إنما الظرف الأمني قد يؤثر سلبا على العدد الكبير من الكيانات، فضلا عن كون العراق بلدا متعدد القوميات والأديان وهذا ما انعكس أيضا في إضافة تعدد آخر

ولكن ألا يؤثر ذلك على الناخب وكيفية إدلائه بصوته ألا يشوش ذلك على مسألة اختياره للكيان السياسي الذي سيمثله في المجلس الوطني وسط هذا العدد الكبير من الكيانات السياسية؟

بطبيعة الحال فإن الناخب سيصوت لمن يشعر أنه يعبر عن مصالحه وطموحاته سواء فكريا أو مناطقيا أو غير ذلك والناخب سيرى أنه يؤيد فلانا في القائمة الوطنية، وفلانا في القائمة المناطقية لذا سيصوت له ربما هناك بعض التشويش لكن ذلك لن يؤثر لأننا سنلتقي ثانية في الجمعية الوطنية لاحقا، ستلتقي هذه المكونات وقد يكون من الـ ٨٠ كيانا هذه كيانين أو ثلاثة أو أربعة لا أكثر كان الأفضل أن يكون هناك سقف مصالح وطنية عراقية، لكن الذي حصل سيعطينا الحجم الحقيقي لهذه المكونات، وهذه ديمقراطية أكثر لأن الكل يدعي أنه يمثل الأكثر، لكن الحقيقة هي عند الناخب والمصوت

هناك من يقول إن الظروف الحالية قد تؤدي إلى انعدام النزاهة في بعض المراكز الانتخابية، كيف سيتم التأكد من عدم حدوث ذلك؟

المفوضية العليا للانتخابات هي في أي مركز انتخابي فالمفوضية الحق في إلغاء كل أصوات هذا المركز، ونحن لا نتوقع هذا الأمر إن شاء الله والذي نتوقعه أن لا تشترك بعض المناطق في التصويت أو أن تكون كثافة المشاركة في بعض المناطق منخفضة، هذا هو الذي يقلقنا، ونتمنى أن نجتاز هذه المشكلة

قبل المصادقة على الكيانات السياسية كانت هناك تحركات كثيرة جرت بين الأحزاب والتيارات لنا حضورنا ولنا حظوظنا، ولنا دعم ومباركة من معظم مؤسسات شعبنا

وربما جاء ذلك انطلاقا أيضا من كون الحركة الديمقراطية الآشورية الفصيل السياسي الأول الذي شارك منذ عقود في المسيرة النضالية

بطبيعة الحال فإن التراكم النضالي على مدى ٢٥ عاما، ومسيرة الشهداء إلى جانب كل الفصائل والقوى الوطنية، ومشاركاتنا في كل المؤتمرات الوطنية ومن ثم في تأسيس الدولة الجديدة أيام مجلس الحكم والجمعية الوطنية، هو أمر له انعكاس ويعطي مصداقية عند أبناء شعبنا، فنحن في هذا الدرب من أجل أبناء شعبنا ووطننا

لكن يُقال أن قائمة الرافدين الوطنية سعت لإقحام رجال الدين في الموضوع الانتخابي، فهل الأمر هو هكذا أم أنه يدخل ضمن التنسيق لتمثيل كافة الطوائف التي ينتمي إليها أبناء شعبنا الكلدوآشوري السرياني؟

لقد ذكرتُ أن مندوبي قائمتنا هم من كل مواقع ومناطق وطوائف شعبنا، وبطبيعة الحال كنا بحاجة إلى بعض التنسيق، وهناك مباركة من لدن بعض مؤسسات شعبنا، لكننا لم نسع لإقحامها أبدا، ونحن نكن كل الاحترام لكل مؤسساتنا الدينية ولم نسع لإقحامهما بل العكس حصلنا على مباركتها

علمنا أيضا أنكم ستخوضون الانتخابات تحت قائمة الرافدين الوطنية في مجالس محافظات عدة عدا مجلس محافظة بغداد، فهل من توضيح بهذا الشأن؟

في بغداد كان تحالفنا أوسع، وهناك فصائل وطنية عريقة كردستانية أو عربية، ليبرالية وغيرها، وتمكنا من تشكيل قائمة وطنية أكثر شمولية في بغداد

وماذا عن برنامجكم الانتخابي؟

لقد طرحنا أهدافنا وشعاراتنا، وفي مقدمتها توفير الأمن والاستقرار للعراق وتعزيز السيادة والاستقلال عبر استكمال بناء وتقوية الجيش العراقي والقوات المسلحة وقوات الأمن والشرطة على أساس الولاء الوطني، ومن ثم التجهيز والتدريب والإعداد بحيث تكون قادرة على القيام بمهامها في الحفاظ على الأمن وترسيخ سلطة القانون، وبالتالي تعزيز السيادة والاستقلال وإنهاء وجود القوات الأجنبية في البلاد هذا هو هدفنا الأول ومن ثم التوجه لكتابة الدستور الدائم الذي يضمن حقوق كافة مكونات الشعب العراقي، ويقود بنا إلى دولة مستقرة وقوية قادرة على توفير العيش الكريم لأبنائها، وعلى أساس مبدأ الشراكة والتآخي الديني والقومي في هذا البلد الدستور الذي يؤدي إلى قيام نظام جمهوري ديمقراطي تعددي برلماني اتحادي، يحقق طموحات كل العراقيين، وكذلك التوجه إلى

وكيف لكم أن تحضّون أبناء شعبنا للمشاركة بكثافة في الانتخابات، وبضمنهم المهجرين والمهاجرين؟

هذا حق من حقوق الإنسان العراقي ناضلنا من أجله أيام صياغة قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، ووُفقنا في تحقيق هذا المكسب كحق وواجب وقد تعاقدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مع منظمة الهجرة الدولية التي بدأت أعمالها ونشاطاتها في ١٤ دولة تتواجد فيها جاليات عراقية بكثافة، وللأسف هناك مشكلة مع كندا التي تضم جالية عراقية تقدر بنحو ٤٠ ألف نسمة، وكذلك مع الأشقاء في سوريا وأيضا في ألمانيا التي اقترحت علينا أن يكون التصويت عن طريق الإنترنت وهو أمر غير ممكن لأن الحاسوب المركزي في البلاد غير مؤهل لذلك ونحن نتمنى من هذه الدول الثلاثة أن تتعاون معنا في توفير الفرصة للعراقيين للإدلاء بأصواتهم أما في باقي الدول فإن المفوضية العليا ومنظمة الهجرة العالمية يعملون على الأمر ويتابعون التفاصيل

وعلى ماذا يستند الإشكال بالنسبة لإجراء الانتخابات في كندا وألمانيا وسوريا؟

المسألة في كندا قانونية، فالدستور الكندي لا يسمح بإجراء انتخابات أجنبية في البلاد، أما في سوريا والمانيا فقد يكون السبب هو الهاجس الأمني، والتخوف من العمليات الإرهابية، ونحن نتمنى أن تعالج هذه الأمور ولا بأس من تحديد تخصيصات مالية كافية لها والجهود مستمرة في هذا الجانب

مع حلول أعياد الميلاد والعام الجديد اتخذ رؤساء الطوائف المسيحية في العراق قرارا بإلغاء الاحتفالات ومراسيم استقبال المهنئين، والاكتفاء بإقامة القداديس والصلوات، ما هو تقييمكم للأمر؟

في الحقيقة نحن نكن كل التقدير والاحترام لمواقف الآباء الأجلاء من السادة البطاركة والمطارنة، وهذا شأنهم، وقد قرروا الاقتصار على المراسم الدينية دون إقامة احتفالات، تضامنا مع ضحايا العنف، واستنكارا للهجمات التي وقعت على المساجد والجوامع، ونحن نقدر هذه المواقف ونتضامن معهم، ولربما يكون كافيا هذا العام أن يحتفل الناس في بيوتهم ضمن

نحن نكن كل الاحـ ام لكل مؤسساتنا الدينية، و نسع لإقحامهما بل العكس.. حصلنا على مباركتها

كثافة الحضور، لكنني أكرر أن الشعب العراقي تواق للديمقراطية والحرية، وهو شعب خلاق ومبدع يمتد تاريخه منذ بابل وآشور مرورا بالحضارة الإسلامية، وهو واضع القانون الأول في العالم حمورابي ، وأول دولة تشكلت في تاريخ البشرية هي الدولة الآشورية والقبطية المصرية ، فنحن أصحاب الحضارة ونحن علمنا العالم النظام والقوانين، إننا تواقون لممارسة الديمقراطية لكن الظرف الأمني سيؤثر في كثافة

أحد الأركان الأساسية في هذه الانتقالة، ولا علاقة للأركان الثلاثة الأخرى للدولة بها لا القضاء ولا الحكومة ولا المجلس الوطني وللمفوضية العليا مطلق الصلاحيات لمعالجة هذه الأمور بدعم وإشراف دولي من الأمم المتحدة ومراقبين دوليين وستكون هناك مراقبة دولية على الانتخابات، ولن يُسمح بأي تدخل للحكومة أو أي حزب سياسي

وإذا حصل هذا الأمر، لا سمح الله،

ويحتوي شعار القائمة على خارطة العراق مع رمز تاريخي

تعتبر قائمة الرافدين الوطنية من أكبر القوائم الكلدوآشورية السريانية، فهل يعني ذلك أنكم تمثلون الطيف الأوسع للكلدوآشوريين السريان في العراق؟

قبل الحصول على نتائج الانتخابات لا أحد يستطيع أن يدعي ذلك، لكن كل جماعة تشعر وتعتقد بأنها هي الأوسع والأشمل، ونحن من ثقافة الكراهية والحقد احتواء البطالة، وإعادة الإعمار في البلاد والذي تلكأ بسبب الوضع الأمني، ومعالجة هيكلية الدولة بحيث يتم وضع حد للفساد الإداري الذي حصل في زمن السلطة والذي امتد في زمن سلطة التحالف أيضا حيث لا يزال هناك بعض الفساد الإداري، ومن ثم اتباع سياسة اقتصاد السوق الاقتصاد الحر، والخصخصة التدريجية التي تحفظ حق الدولة والمواطن، ومن النظام التربوي وتطهير البرامج التربوية

العائلة، فالبلد يمر بظرف صعب ومن الطبيعي أن ندفع هذه الضريبة ضريبة التحرر والديمقراطية، وهذا أمر سبق أن حدث في التاريخ فنحن إذن نحترم هذا التوجه وهذا القرار السليم ونؤيده

في ختام هذا اللقاء نشكركم ونتمنى لكم التوفيق

شكرا لكم